أثر المشاركة السياسية في تنمية المواطنة في الجزائر

بقلم
أ/ مبروك ساحلي (*)(**)

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور المشاركة السياسية في تنمية المواطنة في الجزائر، حيث انطلقت من الافتراض القائل بأن المشاركة السياسية التي تتبلور فيها حرية المشاركة واحترام الدستور، تؤدي دورا هاما في ضمان الممارسة الفعلية للديمقراطية و القدرة على تنمية المواطنة في الجزائر.

وبناء على شواهد عديدة، أكدت الدراسة قصور المشاركة السياسية في الجزائر عن أداء مهامها ووظائفها كما ينبغي، وتكشف الدراسة عن عدد من هذه المعوقات التي ساهمت في إضعاف تنمية المواطنة في الجزائر.

مقدمة

مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المشاركة السياسية والمواطنة، وفي إطار الحيوية التي يكتسبها هذين المفهومين من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال السياسي، وفي ظل موجة التغير التي تعرفها الدول العربية، وما رافق ذلك من تغييرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية وآلياتها، وذلك بعد إقرار التعددية السياسية والتوجه نحو المزيد من الممارسة الديمقراطية.

فدراسة المشاركة السياسية تدفعنا إلى مناقشة دورها وانعكاساتها على الساحة السياسية وإمكانياتها للتأثير والتفاعل، وأيضا محاولة التعرف على دورها وإسهاماتها التي تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات المؤشرات و تقوم بوظائف سياسية عديدة تساهم في تحقيق الديمقراطية.

(*) أستاذ مساعد "أ" بقسم العلوم السياسية ـ جامعة أم البواقي ـ الجزائر.
(**) باحث في الدكتوراه بقسم العلوم السياسية ـ جامعة باتنة ـ الجزائر

إن تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين (المشاركة السياسية والمواطنة) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى قدرة و كفاءة النظام السياسي، فالمشاركة السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، ومن ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها، و بالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها.

من هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة ودورها في إبراز مساهمة المشاركة السياسية و تأثيراتها في تنمية المواطنة من خلال الوظائف التي تؤديها خاصة في المجال السياسي.

بناء على ما سبق، فإن السؤال الذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه على درجة عالية من الأهمية وهو: إلى أي مدى يمكن أن تساهم المشاركة السياسية من خلال الوظائف و الأدوار التي تؤديها في تنمية المواطنة في الجزائر؟

من أجل الإجابة عن الإشكالية، ارتأينا صياغة الفرضية التالية: تؤدي المشاركة السياسية الفعالة التي تتبلور فيها حرية المشاركة واحترام الدستور، دورا هاما في ضمان الممارسة الفعلية للديمقراطية و القدرة على تنمية المواطنة في الجزائر.

لغرض استجلاء مختلف جوانب الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير يستخدم الأسلوب العلمي المنظم من أجل الوصول إلى حقائق معينة حول أي قضية، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات عن مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة فمن الضروري استخدامه في هذه الدراسة وذلك بجمع المعلومات حول المشاركة السياسية والمواطنة، والعلاقة المتبادلة بينهما.

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله،حيث تعد المواطنة من القضايا ذات الأبعاد السياسية والأمنية التي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والذود عن الوطن، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنظر للآخر، وصيانة المرافق العامة، والحرص على المصلحة الوطنية، كما تعكس مدى إدراكه كمواطن لدوره في مجابهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في آن واحد. وتتضح أهمية الدراسة أيضاً من خلال ما تسعى إليه من استكشاف تأثير المشاركة السياسية في تنمية المواطنة في الجزائر، وتكتسب الدراسة

أهمية خاصة من خلال ما تطرحه من مقترحات لتفعيل مبدأ المواطنة في ظل المتغيرات التي يشهدها المحيط العالمي والمجتمع المحلي.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة: نتناول بالشرح والتحليل الإطار النظري لمفهومي المشاركة السياسية والمواطنة:

1- مفهوم المشاركة السياسية: يقتضى الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية من خلال توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة تمهيداً لطرح مفهوم المشاركة السياسية.

فالمشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي.

هناك من يعرفها على أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.

وهي قد تعنى لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدماتي أو على المستوى الإنتاجي وكذلك على المستوى المحلى أو المستوى القومي.

كما تعنى المشاركة إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.

كما قد تعنى تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة، وفى حدود السياسة الاجتماعية للجميع.

ويمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: المشاركة الاجتماعية والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية.[1]

يعرف صمويل هنتجنتون المشاركة السياسية بأنها: " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أو متقطعا سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أو غير فعال.[2]

كما يعرفها روسال دالتون Russell Dalton بأنها" جميع النشاطات الجماعية من المحكومين،

التي تؤثر على الأرجح في أداء النظام السياسي."[3]

أما لوسيان باي فيحدد مفهوما مبسطا للمشاركة السياسية ويعرفها على أنها" مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية."[4]

أما عمر إبراهيم الخطيب فإنه ينظر إلى موضوع المشاركة السياسية بنوع من التحليل والوصف الدقيق، حيث يعتقد أن المشاركة هي" ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في إتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية، وتعبئة طاقاتها، وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة.[5]

ويعرفها أحمد وهبان على أنها" مجموعة التصرفات الإرادية التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسات العامة، وإدارة شؤون المجتمع، وكذا تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية ومحلية وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة أو غير منظمة، مؤقتة أو مستمرة، مشروعة أو غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ غاياتها أو لم تنجح." [6]

أما عبد الحليم الزيات فيعرف المشاركة السياسية على أنها" :عملية طوعية رسمية تنم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية".[7]

هذا المفهوم يقترن بمفهوم المواطنة وهي عملية تفاعلية بين الحكام والمحكومين، بغية التأثير في النظام السياسي وإضفاء طابع الديمقراطية والشرعية عليه.

فالمشاركة السياسية، إذن، وفي أوسع معانيها هي حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية بكل الوسائل الشرعية، أما في أضيق معانيها فتعني حق المواطن في مراقبة هذه القرارات، بالتقويم عقب إصدارها من طرف الحاكم. ومن المتفق عليه أن دوافع المشاركة السياسية تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد، فكلّما كثرت وتنوعت هذه المواقف ازداد احتمال مشاركته في العملية السياسية، وازداد عمق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح، غير أن التعرض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة، و إنما يلزم أيضا أن يكون الفرد نفسه على قدر

معقول من الثقافة السياسية و الإدراك الواعي لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها.[8]

ويقدم ميلبرات أربعة دوال لتفسير المشاركة السياسية:[9]

1- المشاركة دالة في المنبه السياسي، فطبقا لتقرير ميلراث" كلما زادت المنبهات التي يتلقاها الفرد عن السياسة كلما تعاظم احتمال مشاركته فيها، وكلما تعمقت هذه المشاركة، كما أن التعرض للمنبه السياسي دالة في وجود الشخص في البيئة ودالة في شاشة الإدراك.

2- المشاركة دالة في عوامل الشخصية، وهي الاتجاهات والمعتقدات وخصائص الشخصية فهي دالة في الاتجاهات السياسية وكثافتها، ودالة في المعتقدات والمعرفة، وتقاس الفروق من خلال دراسة حجم المعرفة السياسية، دقة المعرفة السياسية، عدد الموضوعات التي للفرد فيها رأي، القدرة على ربط الموقف من الموضوع بموقف الحزب أو المرشح منه، القدرة على كشف المواقف من الموضوعات، وهي دالة في شخصية حيث تتأثر بقوة الأنا Ego، ويمكن قياس ذلك بالفعالية الشخصية، والتغرب، والشك، والعدوانية، والسيطرة، والتلاعب، والسلطوية، والثقافة.

3- المشاركة دالة في الوضع السياسي، بمعنى قواعد اللعبة، والنظام الحزبي، وإمكانية الاتصال الشخصي برجال الأحزاب، وطبيعة النظام الانتخابي، والاختلافات الإقليمية في النظام السياسي.

4- المشاركة دالة في المراكز الاجتماعية، بمعنى مستوى التعليم والدخل والمهنة والانتماء الطبقي.

2- **مفهوم المواطنة**: تشير الأدبيات إلى أن مفهوم المواطنة قد لقي اهتماما كبيرا من قبل المفكرين والمنظرين والفلاسفة في ميدان العلوم السياسية، إلى الحد الذي ذهب معه البعض إلى القول بأنه:"مع نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين أضحى الحديث عن المواطنة من المسائل التقليدية بين مفكري العلوم السياسية، إلا أن مفهوم المواطنة عاد من جديد إلى بؤرة الاهتمام لدرجة أصبح لفظ المواطنة هو الكلمة الرنانة The Buzz Word، بين مفكري ودارسي العلوم السياسية على اختلاف توجهاتهم.[10]

إن مفهوم المواطنة في ظل ما تسعى إليه الدراسة بحاجة إلى تحديد دلالته واستكشاف مضامينه في سياق فكر خاص بين النسق النظري والعملي للمواطنة، ويقتضي ذلك معالجة مفهوم المواطنة على النحو التالي:

المواطنة: مشتقة من وطن، وهو بحسب كتاب لسان العرب لابن منظور "الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله... ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا،

والموطن... ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي التنزيل العزيز" :لقد نصركم الله في مواطن كثيرة... ."

والمواطن : الذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه وأوطن الأرض: ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد.[11]

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وحقوق سياسية، وتؤكد دائرة المعارف البريطانية على أن المواطنة "تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات." وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، بأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حقوق الانتخابات وتولي المناصب العامة. [12]

وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة Citizenship هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطنة والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقا. وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.[13]

يبدو من التعريفات السابقة، أنه في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة فيها، وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية حيث تكون الجنسية مجرد تابعية، لا تتوفر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطنة السياسية.

ويرى باتريكPatrick أن المواطنة: تتضمن المعلومات والمهارات والاتجاهات التي تساعد في إعداد الفرد على تحمل المسؤولية في مجتمع ديمقراطي ".[14]

وتطرح إحدى الدراسات مقومات المواطنة، فيما يلي:[15]

– المواطنة تجسيد لنوع من الشعب، يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

– من أجل تجسيد المواطنة في الواقع، على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات، وعلى القانون أن يحمي وأن يعزز كرامة الاستقلال واحترام الأفراد، وأن يقدم الضمانات القانونية لتحقيق الإنصاف، وتمكين الأفراد من أن يشاركوا بفاعلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر

على حياتهم، وإن يمكنهم من المشاركة الفعالة في عمليات اتخاذ القرارات السياسية في المجتمعات التي ينتسبون إليها.

ويعتمد مفهوم المواطنة على حالتين:

- أولهما: أن تكون الحكومة ديمقراطية، لأن الحكومة الديكتاتورية ليس لها مواطنون وإنما تابعين.
- ثانيهما: لابد أن يكون المجتمع المدني مفتوحا وحرا.

وبالتالي تشير المواطنة إلى حالة الأفراد في دولة حرة ديمقراطية وتؤمن بأن كل الأفراد متساوون ولهم حقوق متساوية وأنه من الضروري أن نتذكر أن الأفراد هم أشخاص تابعون للدولة أي أنهم مجبرون على طاعة القوانين والإجراءات التي وضعوها لأنفسهم ويظهر هنا أن مفهوم الحقوق هو أكثر المفاهيم أهمية.

ولذا اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين، ويكون مبدأ المواطنة بقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساويين، وقد كان التغير عن إقرار مبدأ المواطنة مرتبطا دائما بحق الممارسة أحد أبعاد المشاركة أو الممارسة كل أبعادها بشكل جزئي أو كلي، فقد ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية وأخيرا حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة، فضلا عن المساواة أما القانون.[16]

كما أن فكرة المواطنة قد مرت عالميا بثلاث مراحل: المواطنة المدنية، ثم المواطنة السياسية وأخيرا المواطنة الاجتماعية، وكانت هذه المفاهيم الثلاثة للمواطنة متداخلة مع بعضها البعض في المجتمعات البدائية ما قبل الصناعية غير أنها بدأت تنفصل عن بعضها في المجتمعات الصناعية ذات الأنظمة الاجتماعية المتغايرة والعلاقات الرسمية النمطية.[17]

ففي المجتمع البريطاني على سبيل المثال، كانت المواطنة خلال القرن الثامن عشر من النوع المدني حيث تم التركيز على الحرية الشخصية والمساواة أمام القانون، بينما اتسم القرن التاسع عشر بالتركيز على المواطنة السياسية متمثلة في حق الترشيح والتصويت وتكوين الأحزاب، أما القرن العشرين فقد نمت فيها المواطنة الاجتماعية حيث ازداد الاهتمام بتوفير الحياة الكريمة للمواطن واحترام آدميته.[18]

وفي القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطورا نحو منحى العالمية، وتحددت

مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي:[19]

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
- احترام حق الغير وحريته.
- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.
- فهم وتفعيل إيديولوجيات سياسية مختلفة.
- فهم اقتصاديات العالم.
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي.
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

ويستند هذا المنحنى في إرساء مبدأ المواطنة على ركيزتين:[20]

- عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والامتلاك غير المتساوي للتقنيات والمعلومات، والتدهور البيئي وتهديد السلام.
- أن هناك أمما ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراق وتقاليد ونظم مختلفة.

وأغلب الجدل حول الموضوعات المختلفة للمواطنة تتمحور عادة داخل الحدود القومية لتأكيد الحقوق الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، غير أنه من الملامح البارزة للمناخ الفكري الراهن أن الشعوب بدأت في عقد تحالفات عابرة للقوميات من خلال المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العالمي لصياغة حقوق جديدة في إطار فضاءات تتجاوز الحدود الضيقة للدولة.[21]

ولذا ظهرت صور جديدة للمواطنة:[22]

- المواطنة الإيكولوجية أو البيئية وهي تتعلق بحقوق والتزامات مواطن الأرض.
- المواطنة الأقلية، تتضمن حقوق الانتماء في مجتمع ما والبقاء فيه.
- المواطنة الرزموبولوليتانية وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاها إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى.
- المواطنة المتحركة وهي تعنى بالحقوق والمسؤوليات للزوار لأماكن أخرى ولثقافات أخرى.

تؤكد أغلب الدراسات الأكاديمية أن هناك نقاط تلاق بين المشاركة السياسية والمواطنة، وخاصة في مجال مشاركة الشعب في أداء دوره السياسي، حيث تتجلى مساهمة الشعب في

المشاركة السياسية من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام ديمقراطي، منهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا وإما كجماعات من خلال العمل الجماعي كأعضاء في منظمات المجتمع المدني، وتعد الأحزاب السياسية إحدى المؤسسات الرئيسية من أجل تحقيق حقوق الإنسان وحرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية.

يعد تنمية المواطنة هدفاً أساسيا تسعى إليه جميع الحكومات والنظم السياسية في دول العالم المختلفة، إذ تعزيز قيم المواطنة هدفاً مرغوباً يساعد الإفراد على:

- أن يكونوا مواطنين مطلعين وعميقي التفكير يتحلون بالمسؤولية، ومدركين لحقوقهم وواجباتهم.
- تطوير مهارات المشاركة والقيام بأنشطة إيجابية مسؤولة.
- تشجيعهم على أداء دور إيجابي في مدارسهم وفي مجتمعهم وفي العالم.

وتبعا لذلك فإن تنمية المواطنة لا يتم من فراغ وإنما من خلال تفعيل دوره في المشاركة السياسية من خلال ممارسة الحقوق الأساسية للإنسان كحقه في اختيار من يمثله وحقه في التصويت، وحقه في التعبير عن رأيه، وحقه في تكوين الأحزاب والانضمام إلى تنظيمات المجتمع المدني، وحقه في التظاهر والإضراب.

فالمشاركة السياسية تتيح للمواطن القدرة والرغبة في المشاركة في المناقشات العامة حول السياسة العامة للدولة في كافة جوانبها، وهذه الصفة الفارقة التي تميز المواطنين Citizens في النظم الديمقراطية، عن التابعين Subjects في النظم الاستبدادية، فالحاجة إلى مساءلة المسؤولين ترجع في الأساس إلى أن المواطن في النظم الديمقراطية النيابية هو الذي انتخب أولئك النواب الذين يمارسون السلطة باسمه، ومن ثم يصبح من واجبات المواطن أن يراقب أداء الشعب، أما فيما يتعلق بضرورة انتهاج الدولة لمبدأ الشفافية، فالقرارات التي تتخذها الحكومة لا بد أن تكون معلنة، والبيانات التي تقدمها أن تكون صحيحة، ومن ثم فهي عرضة للنقاش الحر المفتوح.

وعليه فإن المشاركة السياسية هي سلوك سياسي ظاهر للمواطن مؤثر على النظام السياسي ويزداد تأثيره كلما كانت أهدافه جماعيا.

ثانيا: انعكاسات المشاركة السياسية على قيم المواطنة في الجزائر: يعتبر الدستور الجزائري الضمانة الأساسية للحقوق والحريات الفردية والجماعية، وحماية مبدأ حرية اختيار

الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده وهي جوهر المواطنة.

كما نص الدستور الجزائري في الفصل الثاني من الباب الأول على أن الشعب هو مصدر السلطات، كما عنون الفصل الرابع بحقوق والحريات وأهم ما جاء فيها: [23]

– كل المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يُتذرّع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي. يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون.

– تحرص المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

– حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن واحترام بحُرمة حرية المعتقد، وحُرمة حرية الرأي، و حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة.

يُحظَر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية. لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما. تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون.

– يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة.

وهناك عدة قنوات للمشاركة السياسية في الجزائر:

1– عملية التصويت والأنشطة الانتخابية والاستفتاءات.

2– الانتماء التنظيمي والنشاط الاجتماعي، كالعضوية في التجمعات السياسية والاجتماعية

(المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة)، بحيث يصبح المواطنون في هاته التنظيمات يدافعون عن قضايا وعن أفكار معينة، كما يعارضون قرارات أو سياسات بعينها، ويطالبون بمصالح فئات أو جماعات محددة، كما يمكن أن يقوموا بتعبئة الجماهير ونقل المعلومات والرغبات الأساسية والملحة للجماهير، وبالتالي يشاركون في استتباب الأمن والسلم عن طريق الإقناع.

3- المبادرات الفردية والجماعية عن طريق الاقتراح والاعتراض الشعبي في المجالس البرلمانية أثناء عرض السياسة العامة للحكومة.

تؤدي المشاركة السياسية دورا مهما للتأثير على المواطنة الجزائرية من خلال عدة الاتجاهات لعل أبرزها تقوية الانتماء للوطن من خلال إفساح المجال للمواطن لممارسة دوره السياسي، وتوظيف طاقات الأمة عبر الشعب، لأن التهميش المواطن يؤثر على فاعليته في العملية، ناهيك أن المشاركة السياسية يمكن أن تعمق السلم الأهلي وسوف يتم تناول هذه المحاور:

1- تقوية الانتماء الوطني: لابد من القول إن المشاركة السياسية للمواطن الجزائري يمكن أن تقوي انتماءه الوطني، لأن الوصول إلى هذه النتيجة يمثل أحد أوجه الديمقراطية، وأحسن تعريف للديمقراطية وفق مقتضيات الدراسة الذي قدمه أنتوني دونز Antony Downs في صياغة نظرية مفهوم الديمقراطية التمثيلية Representative Democracy Theory [24]، الذي تقوم في جوهرها على محاكاة تصور علم الاقتصاد الكلاسيكي لمفهوم الرجل الاقتصادي Home Economic، وافترض أن العمل السياسي رشيد، وأن السياسيين والناخبين يتصرفون برشادة، وبما يحقق لهم تعظيم منافعهم، فالسياسيون يتنافسون لكسب المقاعد الانتخابية كما أن موظفي القطاع العام يتصرفون كما يتصرف أقرانهم في القطاع الخاص، إذ يتنافسون من أجل الترقية وتعظيم مكاسبهم، كما يتنافس أعضاء جماعات الضغط Lubes في الدول الرأسمالية لتحقيق مكاسب مالية أو قرارات تفضيلية وتشريعات تحقق مصالح جماعتهم فالحالة تشابه إلى حد كبير نموذج السوق، ففي النظام الديمقراطي يمثل الناخبون والسياسيون المستهلكين والمنتجين على التوالي، يطلبون السلع السياسية Political goods بمواردهم السياسية Political resources (التي تشمل الأصوات، ممارسة الضغط على السلطة التشريعية، المساهمات المالية، والقدرات التنظيمية)، أما السياسيون فهم المنظمون Entrepreneurs الذين ينحصر هدفهم بتعظيم الأصوات

كي يبقوا في السلطة من خلال تقديم مجموعة الخدمات العامة تعكس رغبات الناخبين، وعليه يدلي الناخبون بأصواتهم لأولئك الذين يمثلون مصلحتهم أفضل تمثيل، في مقابل ذلك يسعى السياسيون إلى تصميم برامج انتخابية تحقق مصالح ناخبيهم، وبذلك يحصدون الأصوات ويبقون في السلطة السياسية.[25]

هذا النموذج قد لا يفيد كثيرا في تحليل أوضاع السلطة وطبيعة النظم السياسية الموجودة في الجزائر، فسوق السياسة قد لا يصدق عليها وصف السوق بالمعنى المنشود في النظرية فهو سوق يسود فيه المنتج ويغيب فيه المستهلك رغم أن الأخير هو المعني بالكلية السياسية برمتها ذلك أن أزمة غياب الديمقراطية في الجزائر هي في حقيقتها أزمة ممارسة أنتجت أزمة ديمقراطيين أكثر من كونها أزمة فكر" ذلك أن ممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية بمجتمعاتنا ليست مرتبطة بنوعية المؤسسات، ولا بتعددها وتنافسها على ساحات الرأي العام بقدر ما أراها مرتبطة بنوعية البشر القائمين على هذه المؤسسات، فيما يلتزمون به من قيم، وما يصدون عنه من مبادئ وما ينهجونه من سبل وما يتوخونه من طرائق ويختارونه من وسائل شريفة ونظيفة". [26]

لقد نجم عن احتكار السلطة من قبل فئات معينة وغياب الرقابة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية وانتشار ظاهرة الفساد Corruption، والاعتداء على المال العام، وتفشي البطالة والمحسوبية في تعيين موظفين وترقيتهم وكثرة الرشوة وغياب العدالة والمساواة في الكثير من القرارات الرسمية، كل هذا انعكس على كفاءة الجهاز الإداري للدولة وحرمانه من الكفاءات وإصابته بالجمود، وهي أمور ساهمت في إعاقة عملية التحول الديمقراطي وشوهت معنى المواطنة في الجزائر.

كما أثبتت الانتخابات التشريعية المتتالية 2007-2012 عن ضعف المشاركة السياسية وخاصة لدى فئة الشباب، مما نتج عنه أزمة المشاركة السياسية، وهي تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء الصفوة إلي وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة، وشيوع الأمية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب.

وتصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر، وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديدا لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة ولا ريب أن كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع ماديا كالتصنيع

والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الزراعية وغير ذلك يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم. واستنادا إلى ما تقدم فان المشاركة السياسية تصبح أزمة في حالات هي: (27)

1- ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم.

2- عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة.

والجدول التالي يبين تطور نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنتي 2007-2012:

الانتخابات التشريعية 2007		الانتخابات التشريعية 2012	
عدد الناخبين المسجلين	18.760.400	عدد الناخبين المسجلين	21.664.348
عدد المصوتين	6.687.838	عدد المصوتين	9.178.056
عدد الأوراق الملغية	961.751	عدد الأوراق الملغية	1.668.507
عدد الأصوات المعبر عنها	5.726.087	عدد الأصوات المعبر عنها	7.509.549
نسبة المشاركة	٪35.65	نسبة المشاركة	٪42.36

من خلال دراسة نسبة المشاركة في انتخابات 2007 و2012 يتبين أنها كانت مرتفعة نسبيا في الانتخابات الأخيرة وهذا راجع إلى جملة الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر في بداية جانفي 2012، وخطاب رئيس الجمهورية في سطيف يوم الأربعاء 09ماي 2012 الذي كان له كبير الأثر في دعم المشاركة السياسية، كذلك تأثير البيئة الدولية المتمثلة في الثورات العربية التي دفعت بالمواطن إلى المشاركة في اختيار من يمثله. إلا أن نسبة المشاركة السياسية تبقى ضعيف حسب ما هو متفق عليه عالميا 60٪ رغم الإمكانيات التي سخرت لها، فذلك يرجع لعدة أسباب منها وهذه الأسباب التي أثرت بدورها على المواطنة:

- ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة من أحزاب وجمعيات أهلية، وهذا راجع إلى الضعف الذي تعيشه هذه الهيئات نتيجة الانشقاقات والصراعات وتدخل المال في السياسة.

- ضعف برامج الأحزاب السياسية في تناول قضايا المجتمع بصفة عامة والشباب خاصة، والاهتمام فقط بالشعارات، وعدم ثقة المواطن فيها.

- الحفاظ على الوضع القائم سواء في المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب والجمعيات وغياب التداول على السلطة في حياتها الداخلية أو في المؤسسات الرسمية، بقاء نفس

الأشخاص والسياسات.

– تزايد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعدم قدرة الحكومة والأحزاب في إيجاد حل لها.

– مشاركة موسمية غير فعالة من قبل القوي السياسية حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الريع الانتخابي.

– عزوف الشباب عن الانضمام للأحزاب السياسية، حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي.

وتبعا لذلك فإن تنمية المشاركة السياسية للمواطن سوف تنمي شعوره الذاتي، والانتماء الحقيق لوطنه، لأن دون قدرة الشعب على ممارسة المشاركة السياسية، والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة يظل عاجزا عن إخضاع مختلف الخيارات الاقتصادية المتاحة بحرية ومسؤولية لمعايير صالحة للمفاضلة والتعبير عن اختياره في ضوء مصلحته كما يراها.[28]

ونستنتج إثر ذلك أن المناخ المناسب للمشاركة السياسية للمواطن يمكن المجتمع ككل من اختيار القيادات السياسية التي تتمتع بتوجه إنمائي ويفوضها القدرة على النهوض بمسؤوليتها بثقة ولكن أيضا بتمييز وضمن إطار من الشرعية وذلك لأن الديمقراطية تفسح المجال السياسي فحسب، بل يمتد ويتسع بحيث يشمل مختلف المجالات التي يتضمنها مفهوم شبكة القيادة وهذا الامتداد يعمل على تطوير التنظيم الاجتماعي، وتوسع قاعدة القيادة إلى جانب توسيع قاعدة المشاركة السياسية ويؤدي إلى توسيع هاتين القاعدتين، وبروز رأي عام يقظ وإحساس إلى تدعيم شرعية عمليتي صنع القرار واتخاذه.

وعلى ذلك فالمواطنة تتجاوز الانتماء الأضيق إلى الانتماء الأرحب أي تجاوز الانتماء للأشكال الأولية للمجتمع البشري: الطائفة، القبيلة، العشيرة، إلى الجماعة الوطنية، حيث تصبح المصلحة المشتركة هي المعيار الرئيسي الذي يحكم حركة المواطنين، فيتحقق ما يعرف بالاندماج الوطني.[29]

2– تعميق السلم الأهلي و تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر: تعتبر الظاهرة الاستقرارية لأي نظام سياسي هي عملة ذات وجهين، الوجه الأول للعملة: الاستقرار، والوجه الأخر: عدم الاستقرار ومن ثم فأي نظام سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل، أولهما: يكون له أثارا استقرارية، وثانيهما: يكون له أثار غير استقرارية. بحيث تكون حالة النظام السياسي هي نتاج

التفاعل بين هذين النوعين من العوامل، وبعبارة أخرى فإن وجود حالة الاستقرار سياسي تعني تغلب القوى الاستقرارية على القوى غير الاستقرارية، والعكس صحيح وذلك لأن حالة عدم الاستقرار التام هي حالة غير قائمة من الناحية الواقعية، بل توجد في مجال التطبيق العلمي درجات متفاوتة من القرب أو البعد عن الاستقرار السياسي. [20]

والاستقرار السياسي هو قدرة مؤسسات النظام على التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عن مواجهة التحديات الرامية إلى استغلاله أو غزوه أو فرض أوضاع غير مقبولة على المجتمع.

يرى الكثير من الباحثين أن تطوير ممارسات المشاركة السياسية هي سبيل للوصول إلى الاستقرار والسلم الداخلي الأهلي، وترسيخ الديمقراطية، وغلق المشاركة السياسية سيؤدي إلى الانهيار في الأزمات الداخلية فالسبب الرئيسي في الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر يرجع إلى إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية 1992.

كما أن عملية الانتقال السلمي تتطلب غرس روح المواطنة والثقة المتبادلة بداخل المجتمع، وتعليم الأفراد روح المسؤولية، وتدريبهم على الخضوع للقانون الواحد، وتعويدهم على التعاون، والعمل الجماعي، وتنمية روح التكافل والتضامن فيما بينهم.

كما أن المشاركة السياسية يمكن أن تستثمر طاقات الشعب عبر تنضيج الممارسة الديمقراطية لأن إشراك الجميع في ذلك وفي صنع القرار هو استثمار حقيقي لطاقات المجتمع وهو التالي سيؤدي إلى توظيف كل العناصر لصالح إدارة شؤون الدولة. [31]

ثالثا: عوائق المشاركة السياسية في تحقيق تنمية المواطنة ووسائل تدعيمها في الجزائر:

إذا كان واضحا الارتباط الوثيق بين المشاركة السياسية وتحقيق تنمية المواطنة واعتماد كل منهما على الآخر كسبب ونتيجة، فإنه من المهم التطرق إلى المعوقات التي تحد من فاعلية المشاركة السياسية كأداة ووسيلة مطلبية لتحقيق التغيرات اللازمة في البيئة (سياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية)، أو كما يحلوا للبعض تسميته بـ"المكان الهندسي "(Lieu géomètrique) [32] المفضل الذي تلتقي فيه جميع الأفكار المعادية للتسلطية.

1- عوائق المشاركة السياسية في تنمية المواطنة: من بين المعيقات التي تعترض المشاركة السياسية في الجزائر تبرز طبيعة المؤسسات القائمة والأفكار الجارية في التشكيلة الإيديولوجية

السائدة، وكذا الثقافة السياسية المنتشرة وكلها تشكل جاذبيات مؤثرة بشكل حاسم، وإذا أردنا أن ندقق أكثر في المستويات العامة لهذه العوائق فإننا نستطيع أن نوجزها في ثلاث أبعاد لا تزال مغيبة وهي : البعد القانوني، والبعد السياسي، والبعد الثقافي-الاجتماعي.

أ- العوائق القانونية: تبرز القيود في القوانين والتشريعات كأهم معوقات المشاركة السياسية التي تحد من حركة المؤسسات و إمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، وكذا تحد من إمكانية إسهامها المباشر في تنمية المواطنة. فالبنية القانونية في الجزائر لم توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة، وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية.

و إذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية أو ما يشبه ذلك، فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين و الأنظمة التشريعية و موجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة نفسها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارستها و تجاوزها لها،كما أن المجتمعات المدنية لا تصر كثيرا ولا تناضل من أجل ذلك، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب[33]. فهناك خنق للحريات الفردية والعامة، والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير أما التعددية التي تنص عليها الدساتير كتشكيل الأحزاب والجمعيات فهي لا تصمد أمام تعسف السلطة التي تمارس الإقصاء والتهميش لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسية مغايرة، بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي وتأسيسي، البديل الوحيد أمام هذه القوى هي المقاومة السلبية أولا، ثم الاحتجاج العنيف ثانيا، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه[34].

ب- العوائق السياسية: تشكل الديمقراطية القاعدة الأساسية لأي ممارسة سليمة، لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية، وبالتالي لن يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد المجتمع بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري والسياسي، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

من بين الأبعاد التي تطبع الوضع السياسي في الجزائر، ظاهرة تملك الدولة للنسيج

الاجتماعي، فقد شكل انتشار السلطة في كل مجالات الحياة المجتمعية وممارسة أجهزتها للرقابة القصوى على الأفراد حاجزا أمام إمكانية تحررهم واستقلال المؤسسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع[35].

ترتبط هذه الظواهر مباشرة بغياب المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني وترتبط أيضا بغياب الشرعية.(أزمة الشرعية Legitimacy Crisis) – التي تعني في معناها العام– " قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة "[36]،حيث أن فشل النظام في تحقيق المواطنة المطلوبة وعجزه في تحقيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية دفعه إلى تطبيق استراتيجيتين[37]:

1– النزوع إلى التعددية المقيدة لتخفيف الضغط على النظام، وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها، وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة، والتي لا تتضمن إمكانية تداول السلطة، وفي هذا المجال يقول "عبد الحميد مهري": " إن السلطة تتعامل مع الأحزاب السياسية مهما كان لونها إذا كانت تلتقي استراتيجيا أو تكتيكيا مع مشاريعها السياسية، وتناصبها العداء إذا ابتعدت من هذه المخططات أو عارضتها ".

2– ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي لم يعترف بحقها في المشاركة السياسية أو التي لم تقبل بفكرة التعددية السياسية المقيدة، وتهدف إلى الوصول إلى السلطة.

ج– العوائق الثقافية– الاجتماعية: لا يختلف معظم الباحثين والمحللين من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي– الثقافي الذي يرتبط في جزء كبير منه بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق في عزلة عن التفاعل مع المحيط، ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمة والمعيارية، ذلك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند

إلى خاصيات: مهنية، مهارية و عقيدية. وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحظى باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في إطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي وطرق تداول على السلطة ودوران النخب، وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة إلى تأسيس الصراع[38].

إلى جانب هذه القيم السلبية يبرز شعور بين أفراد المجتمع خاصة أبناء الطبقة المتوسطة، ومن مظاهر هذا الشعور التجاهل السياسي العام، وعدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا، وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة، وانتشار روح عدم الانتماء. وبالتالي تصبح المشاعر والقيم السائدة مزيجا من الاغتراب والشعور العام بالتهميش والحرمان الاجتماعي التي بدورها تهيئ المواطن لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق، والامتثال لمرجعية السلطة المستبدة.

من جهة أخرى فان هناك جانبا آخر يتعلق بأزمة الهوية (Identity Crisis)، والتهادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري) سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية في المنافسة السياسية والذي ينم عن ضعف جوهري في مستوى المواطنة، بل أكثر من ذلك يشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع وتمنع صيرورة الحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع. إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي ومعاييره، التي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة والتطور على جميع الأصعدة، ولا تسمح بنشأة مجال قد يكون أرضية تسمح بتنمية المواطنة.

تمثل كل تلك المظاهر للبيئة الثقافية – الاجتماعية عوامل ذات تأثير سلبي على مسار تنمية المواطنة والتي تجعل من المتعذر تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي وتوفير الاستقرار السياسي اللازم.

2- وسائل تدعيم المشاركة السياسية في تحقيق تنمية المواطنة: لكي تكون المشاركة السياسية ناجعة وفعالة تحتاج إلى متطلبات أو شروط لا بد من توفرها من جهة أخرى، بمعنى آخر هناك مجموعة من الوسائل/العوامل التي يجب اجتماعها لكي تتمكن المشاركة السياسية من أداء وظيفته. وفي ضوء ذلك هناك ثلاث وسائل رئيسية لتدعيم نجاعة المشاركة السياسية وفعاليته:

أ- الإطار القانوني – السياسي: يتضمن الإطار القانوني – السياسي مبادئ وقواعد قانونية وسياسية، وهي كما يلي:

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات، وتوضيح الحدود بين مؤسسات وأجهزة الدولة حسب الأدوار والوظائف، وكذلك تعيين العلاقات الموجودة بينها.
- أن توجد وتحترم القواعد القانونية التي تحكم وتنظم تكوين المؤسسات.
- احترام النظام القضائي واستقلاليته لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية.
- ينبغي أن تعبر مجمل القوانين عن الرغبة في بناء دولة حديثة بعيدا عن النزعة الانتقائية وأنصاف الحلول، وأن تحول القوانين دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور، أو إعلان الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها.
- المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات.

إذا تم التسليم بضرورة وجود كل هذه المبادئ والقواعد القانونية – السياسية فإن أنسب وسيلة لهذا الغرض هو تحقيق الديمقراطية وتكريس مبادئها، للوصول إلى المجتمع الديمقراطي، والمجتمع الديمقراطي لا يقوم على وجود دولة قانونية وديمقراطية فحسب، ولكنه يتجاوز ذلك نحو توطين مبادئ الديمقراطية في ممارسات الفرد والجماعة معا.

ب- الإطار الثقافي: وفي ضوء ما تشكله الثقافة من أهمية، نحاول البحث في العلاقة بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية انطلاقا من الفرضية التي تفيد بأن " محدودية الثقافة السياسية يعتبر عائقا رئيسيا من العوائق المعطلة في تحقيق المشاركة السياسية".

الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة، وهي تحتكم في الاتجاهات وتنظم صيغ التزام الأفراد، فهي إذا عنصر كبير ومهم في العمل السياسي، إذ تنظم التبادل السياسي وتهيمن على نماذج الاتصال في الحياة العامة، كما تحدد سلوكات الأفراد. وتتضمن الثقافة السياسية المقومات التالية:[39]

– التوجهات نحو النظام السياسي، أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وقواعده، وقيمه وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلبا أو إيجابا، كما أنها تتعلق أيضا بنظرة الفرد إلى أسلوب الحكم في النظام السياسي، وفي سير عمله وفي القرارات التي يتخذها.

– التوجه نحو الآخرين في النظام السياسي، أي نظرة الفرد إلى اختلاف الآراء السياسية، وفي الصراع أو التنافس، وفي الأحزاب، وفي القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.

– التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته. وينطوي ذلك على نظرته في السياسة ذاتها، وفي إسهامه بها، وفي ربطه بين وضعه الاجتماعي – الاقتصادي وآرائه ومواقفه السياسية.

تتحدد إذا علاقة النظام السياسية بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة على ضوء نمط الثقافة السياسية السائد، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيا ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة أو المساهمة و وثقافة التعبئة أو الخضوع، ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية، ينهض بدلالة النظرة إلى المواطنين ومن ثم دورهم في إطار البنية السياسية، ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط ثقافة المساهمة أو تعبيرا عنها، فينفتح المجال أمام المواطنين لتحقيق هذه المشاركة.

على هذا لن يكون بالإمكان إرساء قواعد ممارسة ديمقراطية سليمة وتكريسها في إطار بنية سياسية ملائمة، إلا عندما ترتقي بنية الثقافة السياسية إلى مستوى قواعد العمل الديمقراطي وأسسه، بمبادئه ومضامينه التي ترتكز على الإيمان بالتعددية وتنظيم تعاقب السلطة.

ج– الإطار الاقتصادي – الاجتماعي: يقصد به تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لابد منه لتنمية المواطنة، فحتى الآن: تنسب المواطنة إلى بلدان الرأسمالية الغربية المصنعة بشكل متقدم، إذ لا يمكن الحديث عن المواطنة في ظل نظام يعاني أزمات اقتصادية حادة وفي ظل الفقر والبطالة، وعلى هذا الأساس ليس من الصعب أن يلاحظ المراقب السياسي أن نظم الديمقراطية المتعارف عليها قد نشأت في تلك الأقطار التي نجحت قبل غيرها في السيطرة على العملية الحضارية والتقنية والعلمية والإنتاجية، أو بكلمة مختصرة على الحداثة.[40]

والمطلوب هو الاستناد إلى نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص الوطني والمبادرات الفردية يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيدا عن الدولة، التي يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي على بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.[41]

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من الهيئات الاجتماعية التطوعية المستقلة والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على أداء الحكومة، بل

تشجع على قيام مشاركة سياسية وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي.

الخاتمة

عليه ما تقدم يمثل محاولة دراسة قضية من أهم القضايا على الإطلاق وهي تأثير المشاركة السياسية في تنمية المواطنة، فقد كان من الضروري ملامسة العديد من المفاهيم والأفكار البالغة الأهمية التي لها تأثير مباشرة على الدراسة.

كما تناولت الدراسة موضوع المشاركة السياسية في الجزائر وتأثيرها على عملية تنمية المواطنة لدى الفرد الجزائري، وتأثير أهم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية (البطالة، الفساد، عدم المساواة المحسوبية)، وكذلك بعض المشكلات السياسية التي تحول دون تحقيق مواطنة كاملة.

ورغم الانتقادات الموجهة لكيفية سير المشاركة السياسية في الجزائر، إلا أنه يمكن القول بأن النظام السياسي يسير قدما نحو المزيد من إتاحة الفرصة للمشاركة الإرادية والواعية للجماهير، والتأكيد على الحق الديمقراطي للأفراد في ممارسة مهامهم، والمشاركة في القضايا المصيرية، إلا أن هذا لا يكفي، وفي هذا الإطار يمكن تقديم بعض الاقتراحات، وذلك من خلال ما يلي:

– التركيز على إبراز مبدأ المواطنة في فضائنا الاجتماعي وذلك بتوسيع رقعة ومساحة المشاركة في الشأن العام شريطة توافر استعدادات حقيقية عند جميع الشرائح والفئات لتحمل مسؤولياتها ودورها في الحياة العامة.

– إعطاء دفعات متتالية من الاهتمام بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع والاستمرار في إزالة مكونات الشعور بالإقصاء أو التهميش أو تدني المشاركة الفعالة، والتأكيد على مختلف الشروط والروافد التي تفضي إلى إرساء مبدأ المواطنة بكل مستوياته. والعناية بالتنشئة السياسية وجعلها عملية دائمة ومستمرة، تعمل على تعميق الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع والولاء للوطن وخدمته.

– تفعيل سلطة دولة القانون وتجاوز كل حالات ومحاولات التحايل والالتفاف على النظام فلا مواطنة بدون ضابط ينظم المسؤوليات ويحدد الحقوق والواجبات ويردع كل محاولات التجاوز والاستهتار.

– تعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطنين ومشاركتهم أكثر في صنع القرارات.

– تفعيل دور وسائل الإعلام وإتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها، بغية ترويج الثقافة السياسية وتطويرها، و تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

– العمل على إيجاد تنمية حقيقية بكل أبعادها المختلفة بما يؤدي إلى التخفيف والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الوعي السياسي وزيادة الاهتمام لدى المواطنين بالشأن السياسي العام، وبأهمية مشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات العامة أو التأثير عليها.

ـ قائمة المراجع:

1– السيد عليوة، منى محمود. مفهوم المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN9.HTM

2- Samuel P.Huntington and Joan M.Nelson, Noeasy Choice, Political Participation in Developing Countries, U.S.A,Harvard University Press, 1976, p63.

3- DALTON, Russel J., Citizen Politics in Western Democracies. Chatam : House Publishers, p7-8,1988

4- Samuel P.Huntington , OpCit.p.63.

5– عمر إبراهيم الخطيب، التنمية والمشاركة السياسية في أقطار الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 40، (1982)، ص18.

6– أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص39.

7– السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج.02.الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية،2002 ، ص86

8- Nibrath,L.W, Political Participation, Chicago:Rand Mc Nally,1965,P54.

9- Van Gunsterev ,H.Notes Towards a theory of citizenship In from Contract to commuity. New Yourk : edited by F.Dallayr. 1987.P9.

10- Heater, Citizenship: The Civic Ideal in World History Plitics and Education, London: longman, 1990, P293.

11– جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، بيروت:دار صادر، المجلد السادس،1997. ص451.

12- Encyclopaedia Britannica Inc., The New Encyclopaedia, Britannica, University of Chicago volume 20 (Knowledge in Depth), 15th ed, vol.3.1992 print.p332.

13- World Book International, The world Book Encyclopaedia, world Book Inc, London. vol 4. P15.

14- Patrick John, Improving Civic Education in School.U.S.A: ERIC, 2002.p14.

15- Oliver Dawn and Heater Derek, The Foundation of Citizenship, New York : Harvester Wheat sheaf, 1994.p8.

16– علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص15.

17- عبد الحليم رضا عبد العال، السياسة الإجتماعية، إيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص84.

18- نفس المرجع، ص 85.

19- Oliver Dawn,OpCit.p12.

20 - Ipid.p13.

21- السيد يسين، المواطنة والعولمة، التقرير العربي الإستراتيجي، القاهرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص2.

22- نفس المرجع، ص10.

23- للمزيد من المعلومات راجع دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2008.

24- Antony Downs, An Economic Theory of Democracy, New York : Harper and Row , 1956,p84.

25- Ipid.p85.

26 -مصطفى فيلالي، الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد في الوطن العربي: إعتبارات نظرية في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص ص756-757.

27- أحمد وهبان، المرجع السابق، ص106.

28- يوسف صايغ، التنمية العصية من التبعية إلى الإعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص279-280.

29- المرجع نفسه، ص281.

30- مي غيث، إسراء إسماعيل، الإستقرار السياسي، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، السنة السادسة، العدد72، ديسمبر2010.، ص7 .
http://www.icfsthinktank.org/arabic/publications/home.aspx?t=1

31- يوسف صايغ، المرجع السابق، ص 283.

32- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربي،1987، ص.102.

33- فهيمة شرف الدين، " الواقع العربي و عوائق تكوين المجتمع المدني "، المستقبل العربي، العدد278 (افريل 2002)، ص ص 43، 44.

34- العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد191(جانفي 1995)، ص88.

35- المرجع نفسه، ص88.

36- السيد يسين، "مستقبل المجتمع المدني"، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992،ص 791.

37- المرجع نفسه، ص 792.

38- العياشي عنصر، المرجع السابق، ص85

39- المرجع نفسه، ص 226.

40- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000،ص 229.

41- المرجع نفسه، ص ص 230، 231.

L'impact de la participation politique dans le développement de la citoyenneté en Algérie

Mabrouk SAHLI (*)(**)

Résume :

Cette étude vise l'analyse du rôle de la participation politique dans le développement de la citoyenneté en Algérie. Elle commence à poser l'hypothèse disant que le rôle de la participation politique qui a cristallisé la liberté de participation et le respect de la Constitution jouent un rôle important en assurant l'exercice effectif de la démocratie et de la capacité de développer la citoyenneté en Algérie.

L'étude a confirmé le manque de participation politique en Algérie à la réalisation des tâches et des fonctions comme il se doit, l'étude révèle un certain nombre de ces contraintes qui ont contribué à l'affaiblissement du développement de la citoyenneté en Algérie.

---

* Maître-assistant (A) –Département des sciences politiques – Université Oum El-Bouaghi – Algérie.

** Doctorant au Département des sciences politiques – Université de Batna – Algérie.